الصباحية، بتاريخ ٢١ كانون الاول (ديسمبر) بكلمة ترحيب ألقتها حرم رئيس جمهورية قبرص ورئيسة الاتحاد العالمي لروابط الأمم المتحدة، اندرولا فاسيليو، أكدت فيها ان حماية حقوق الانسان واحترامها تحتل أهمية بالغة من أجل رعاية السلام والأمن في العالم. وطالبت فاسيليو بحل القضية الفلسطينية على أساس قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨، محذّرة من ان من شأن التطبيق الاختياري لقرارات الأمم المتحدة القضاء على قدرة المجموعة الدولية على التصدي، في المستقبل القريب، للتحديات التي قد تنشأ، أو انها قائمة بالفعل، نتيجة حالة التغيّر السريع السائدة على المستوى الدولي. وأكدت فاسيليو ان تطبيق القانون الدولي هو الضمان، الوحيد، لمستقبل أكثر أمناً على الصعيدين الاقليمي والعالمي، وان السلام والاستقرار، في المنطقة، سوف يعزّزان التعاون بين الدول المجاورة، وهو ما يعتبر شرطاً لازماً للتنمية الاقتصادية والرخاء.

تابعت المائدة المستديرة الاولى أعمالها بعد ذلك بالاستماع الى سكرتير عام حزب «شينوي» الاسرائيلي، والرئيس المشارك للمركز الاسرائيلي ـ الفلسطيني للاعلام، وعضو بلدية القدس، موشي عميراف، الذي تحدث في موضوع القدس، فأعاد طرح الخطوط العريضة لمشروع، بشأن مستقبل المدينة، سبق له نشر بنوده الأساسية في مقال في «جيروزاليم بوست»، بتاريخ ٤/٢/١٩٩٠. وبموجبه اقترح عميراف توسيع حدود المدينة لتبلغ مساحة بلديتها ٥٠٠ كيلومتر مربع (ضعف المساحة الحالية). وتمتد من معاليه أدوميم شرقاً، وبيت لحم جنوباً الى رام الله شمالاً و«ميفاسيرت يروشلايم» غرباً. وتكون القدس الكبرى، حسب هذا المخطط، منطقة تجارية حرّة، تحت إدارة مجلسين بلديين يشرف عليهما مجلس أعلى واحد، ويتساوى فيها عدد السكان اليهود والفلسطينيين بما يوازي ٤٥٠ ألف نسمة لكل جانب.

ارتكز مشروع عميراف على فكرة إقامة دولتين على أرض فلسطين، تكون القدس الكبرى، عاصمة مشتركة لكل منهما، وتشكّل «نموذجاً للتعايش المثمر بين الشعبين». وطالب عميراف، في ختام كلمته، الناخبين الفلسطينيين عدم مقاطعة الانتخابات المقبلة والتحالف مع أحزاب اليسار الاسرائيلي لتحديد هوية الرئيس المقبل لبلدية القدس.

في مواجهة هذا الادعاء النظري لحل مثالي لقضية القدس، تحدّث مدير العلاقات العامة في جامعة بيرزيت، في الضفة الفلسطينية، عضو الوفد الاستشاري الفلسطيني الى مفاوضات مدريد، البير اغازاريان، متهماً عميراف بالهروب من الماضي والحاضر نحو مستقبل طوباوي. وأعاد اغازاريان التذكير، بوقائع القمع الاسرائيلي ومصادرة الاراضي وتهويد القدس، مدعّماً ذلك بالارقام والحقائق. ونوّه اغازاريان الى قرارات محكمة العدل العليا في اسرائيل، التي تتجاهل الملكية العربية للبيوت والممتلكات، في العديد من الحالات، وتقرر نقل ملكيتها الى جماعات الاستيطان اليهودية، الأمر الذي يعني، عملياً، ان حكومة اسرائيل قرّرت «شنّ حرب لا هوادة فيها ضد الفلسطينيين العرب» في القدس، بهدف نزع ممتلكاتهم وترحيلهم عن وطنهم. وخلص اغازاريان الى القول، بأن النتيجة النهائية للاحتلال الاسرائيلي لن تكون إلّا مدمّرة بالنسبة للقدس، على الرغم من العاطفة الحقيقية التي يحملها العديد من الاسرائيليين لهذه المدينة. وطالب باتخاذ اجراءات ملموسة من جانب المجموعة الدولية لحماية مكانة القدس المميّزة لدى الأديان والشعوب.

الأمن الاقليمي

بالاضافة الى الابعاد السياسية والاقتصادية والاستيطانية للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، قُدمت مداخلتان حول الترتيبات الأمنية الاقليمية، وقضايا نزع السلاح. الأولى لرئيس مجلس السلم الاسرائيلي ـ الفلسطيني، استاذ الادب العربي في جامعة تل ـ أبيب، متتياهو بيليد، والباحث في كلية سانت انطوني ـ اكسفورد، د. يزيد الصايغ.

في مداخلته حول الترتيبات الأمنية ـ الاقليمية في الشرق الاوسط، والمرتبطة بعملية السلام، أثار بيليد قضيتين، قال انهما تعرقلان إمكان التوصّل الى اتفاقات بشأن الحدّ من التسلّح، في المنطقة. أولى هاتين القضيتين، استبعاد موافقة اسرائيل على أي قيود أمنية، أو عسكرية، والتزامها بها، دون مشاركة أطراف أخرى من خارج المنطقة في